فيضانات نهر الفرات في مناقشات مجلس النواب العراقي 1943ـ1925م

المدرس المساعد
أحمد إبراهيم محمد مصطفى
آل مصطفى

• مقدمة

ظل المؤرخون يجودون بما ينضج في عقولهم من درر اصطفت مع بعضها لتشكل إرثاً علمياً وثق تاريخ البلاد بأفراحهاوأتراحها، ليهتم اللاحقون بدراسة ما اغفل عنه سابقيهم، فدراسة الكوارث الطبيعية وأثرها على البلاد امر ذا اهمية كبرى، ولعل ما قدمه جغرافيو ومؤرخو البلاد من دراسات كفيلة بتحقيق تلكالأهمية، بيد ان التركيز على مواقف السلطة التشريعية وتفاعل مكونها مع تحديات الطبيعة، لم يستقم في دراسة دقيقة،إلا في هذا الجهد الذي حمل عنوان فيضانات الفرات في مناقشات مجلس النواب العراقي 1943-1925م، ولعلنا نأمل من خلاله فتحأبواب موصدة ينهل منها لاحقونا كما فعلنا مع السابقين.

ان اختيار عام1925م نقطة ولوج للدراسة كان أمراً بديهياً، فهو العام الذي انبثقت فيه أولىالمجالس النيابية بالبلاد، والتي عدت محاضرها مصدراً أساسياً للدراسة، وختمت عام1943م لأسبابأبرزها: تطور اعمال الري على الفرات مما انعكس على تحجيم خطر

هيجانه بالرغم من استمرار ارتفاع مناسيبه،ليستقبل العراقيون اعواما زرعوا فيها وحصدوا دون فيضان يجعل ارضهم صعيداً جرزاً، ناهيك عن اكتمال اعمال الدورة الانتخابية التاسعة ابان العام ذاته.

تألف البحث من هذه المقدمة ومحاور أربعة واستنتاجات، حددنا في الأولمنها نطاق البحث زمانيا ومكانيا وسجلنا ما أحطنافيه وسابقونا من أسباب لفيضانات الفرات، لنغوص في المحور الثاني بعمق الدراسة إذ تتبعنا خطب العرش في المجالس النيابية وحللنا ما ورد فيها عن فيضانات الفرات او ما يرتبط بها وفق معايير ظاهرية وباطنية، لنتتبع في المحور الثالثما صرف في الموازنات العامة وقتية كانت او سنوية على مشاريع الري في الفرات ومداخلات نواب البلاد حولها، لنختتم الدراسة بمحور رابع خصص لتتبع نشاط نواب البلاد ونظرتهم لأسباب الفيضانات ورؤاهم في الحد منها.

- **لمحة على فيضانات نهر الفرات ومداها الزماني والمكاني 1925.1943م**

ظل أبناء البلاد القاطنين على طول مجرى نهر الفرات، يتوجسون خيفة على أنفسهم ومزارعهم وممتلكاتهم عند اقتراب موسم الفيضان، سيما وان خطرهحدد زمنيا من منتصف تشرين الأول إلى منتصف حزيران من كل عام[1]،ويعد شهرا نيسانومايس الأخطر وفقا لإحصائيات فيضان النهر[2]، وفيضان الفرات أطول زمناً واخطر وقعاً من فيضان دجلة ويعزى ذلك إلى طول الأول مقارنة بالثاني وتربته الصخرية التي تبقى محتفظة بالمياه[3]، وامتداد خطر فيضان الفرات على الاراضي الواقعة ايسر نهر دجلة وبالتالي تأثيره على أقضية بغداد الغربية[4]، ولفيضان الفرات أسباب طبيعية وأخرى بشرية تعظم أثره: فذوبان الثلوج في الربيع ومرور البلاد بمنخفضات مناخيةوطبيعة التربة التي يجري عبرها كلها عوامل تسهم بشكل مباشر في خروج مياه النهر عن السيطرة[5]، مضافاً لذلك عبثية المزارعين في شق الترع لإرواء أراضيهم[6] يقابلها عجز الحكومات المتعاقبة عن الحد منها، ووضع علاج حقيقي لثورة الطبيعة، إذ ظلت الحلول ترقيعية وخجولة هدفها الأساس (درء الخطر عن بغداد)[7] دون سواها[8]، مما دفع المواطنون إلى

ابتكار حلول ذات مردود متواضع لحماية ممتلكاتهم وانفسهم كرهاً[9] او طوعاً، ولعل ابرزها جمع كمية من الحصران والقصب والبردي والحبال والاوتاد على جانبي الكسرة التي يسببها الفيضان او دق صفين من الاوتاد على طول الكسرة وملئها باكياس ترابية منعا لتدفق المياه[10]

ينبع الفرات من الأراضي التركية ويمر بنظيرتها السورية ويدخل إلى العراق عبر القائم والفلوجة ثم يمر بقضائي الاسكندرية فالمسيب، إذ يتفرع في جنوبه إلى فرعين الغربي يدعى شط الهندية والشرقي شط الحلة ويمر شط الهندية الذي يعد الفرع الرئيسي للنهر بقضاء الهندية فالكفل، إذ يتفرع فيه إلى فرعين الأول يدعى شط الشامية والثاني الكوفة الذي يمر بالكفل والكوفة وابي صخير ثم ينحرف ويلتئم مرة أخرى مع شط الشامية في قضاء الشنافية، اما شط الحلة فيمر بالحلة والديوانية قبل ان يلتقي بشط الهندية بالقرب من السماوة[11]، وعند هيجان النهر يبقى المواطنون في المناطق أعلاهيتضرعون حتى تتوقف الأمطار ويعتدل الطقس او يترقبون نظرة رءومة من الحكومة فتسعفهم[12]، وإلا يبقون يقلبون أيديهم على ما أنفقوا حتى يستغيث نوابهم بالحكومة ان لم تبادر بذلك فتبسط يدها وتعوضهم[13]، ولعل المشكلة لا تكمن في شدة الفيضان بل في مدى استجابة السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحديه ومدة استمراره وظروف المناخ أثنائه، فالقراءات المسجلة لمناسيب المياه في الجدول رقم «1» تعد الأعلى ابان مدة الدراسة، بيد أن عدم استمرار ارتفاع المياه في اغلبها وطبيعة المؤسستين التنفيذية والتشريعية التي زامنتها جعلت غيرها اخطر منها[14].

جدول رقم «1»

فيضانات الفرات والدورات الانتخابية والحكومات المتزامنة معها[15]

ت	تاريخ الفيضان	ارتفاع المياه[16]	تاريخها	رئيس الوزراء	الدورة الانتخابية
1	1929م	58.26	5 مايس	توفيق السويدي	الثانية
2	1938م	57.87	11مايس	جميل المدفعي	الثامنة
3	1940م	58.05	29 نيسان	رشيد عالي الكيلاني	التاسعة
4	1941م	57.65	23 نيسان	رشيد عالي الكيلاني	التاسعة
5	1942م	57.58	27 نيسان	نوري السعيد	التاسعة
6	1943م	57.56	5مايس	نوري السعيد	التاسعة

• **فيضانات الفرات في خطب العرش**

جرت العادة على ان يفتتح الملك او من ينوب عنه[17] المجلس النيابي بجلساته الاعتيادية وغير الاعتيادية على حد سواء بخطبة يستعرض فيها ابرز ما حققته او تروم الحكومة تحقيقه من مشاريع حيوية على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليشرع نواب البلاد في مناقشة ما يرد فيها من خطوط عريضة بأخرىأدق منها قبل أن تعد (عريضة جوابية)[18] ترفع إلى الملك، ونظرا لأهمية فيضان نهري دجلة والفرات واثرهما على الصعيدين البشري والمادي، داوم الملك على الاشارة لهما في معظم خطبه صراحة او بذكر التطورات التي وصلت لها الحكومة في المشاريع المرتبطة بهما، فعلى اثر فيضان الفرات عام 1926م والذي امتد خطره للبلاط الملكي، اذ نفقت مواشي ملكية واضطرت العائلة المالكة إلى مغادرة البلاط إلى مكان اخر، لتبادر الحكومة في إجراءات سريعة واستنفرت أجهزتها كافة[19]،انتهز الملك فرصة القائه لخطبته في افتتاح مجلس النواب وبين بان فيضان الفرات و(الافات الزراعية)[20] اثرت على الإنتاج الزراعي وخفضت موارد الدولة فأضحت أمام عجز في سد النفقات، وطمأن النواب بان الخطط وضعت لتعمير السداد وحماية المدن والمزروعات من الفيضان[21]، بيد ان الوعود التي قدمها الملك والتي عبرت عن فلسفة ومنهاج رئاسة الوزراء في الحكم ضاعت بعد استقالت الوزارة السعدونية الثانية (26 حزيران 1925م 21- تشرين الثاني 1926م) [22]، وبقت في خزائن مغلقّةحتى ترأس السعدون وزارة ثالثة (14كانون الثاني1928م28-نيسان 1929م) [23]، لتلدغ البلاد بفيضان اهلك الحرث والنسل[24]، وليقف الملك فيلقي خطبة اختال وتفاخر بانجاز مشاريع مهمة وتغافل عن تباطئ حكوماته في اتمام مشاريع اروائية اهم، فصفق النواب لملكهم[25]وناخبيهم يغاثون ويعصِرون تحت مرأى ومسمع الملك اذ زارهم في 25نيسان1928م[26]، ليتباكى في خطبة افتتاحية لاحقة على ما حل بسبب الفيضان ويبشر بإتمام مشاريع ربطها بالفيضان وهي في الواقع اروائية ليس الا[27] ويبدو بان النواب ظلوا على

سباتهم اتجاه أزمات الفرات المتكررة واستغنوا عن ذكرها بمسائل وردت في الخطاب اهمها: العلاقات العراقية البريطانية وتوقيع الاتفاقية العسكرية والمالية الملحقة بمعاهدة 1922م والعلاقات العراقية السعودية إذ عدت ارضاً خصبة لانتقاد المعارضين حكومتهم[28].

ان اهمال الحكومة لفيضان الفرات ظهر جلياً في خطب العرش، ولم يرد ذكره والمشاريع التي تحجم اثره في الاغلب الا تزامنا مع طغيانه[29]، ويبدو بان الملك والحكومات التي أعدت خطبه في مجلس النواب راهنت على افتقار النواب لبرنامج إصلاحي تسجل فيه هفوات الماضي لمعالجتها في الحاضر واكتراث النزر اليسير من الشعب بما يدور في مجلس النواب من مناقشات تجاوز بعضها مستويات تفكيرهم وعجزت اغلبها عن لمس واقعهم[30]، إذ ارتفعت مناسيب مياه الفرات في 28 اذار 1931م وسجلت في ابو صخير قراءة قدرها 20 مترا مما اضطر العاملين في ناظم الدعيمية إلى التوقف عن الاعمال حتى تنقضي ازمة الفيضان[31]، وعلى اية حال فان خطب العرش عكست افتقار الحكومات لقناعة ذاتية بضرورة الإسراع في اتمام المشاريع التي تحد من خطر الفيضان، ولعله امر بديهي فعندما يقرر الملك او الوصي زيارة لواء معين للاطلاع على ما يعانيه في مجال الري تنشغل الادارة والعامة في مراسيم الاستقبال اكثر من اهتمامهم فيما يؤرقهم سيما فيضان النهر وضعف السداد ومشكلة النكارات فتصرف لاستقباله مبالغ كفيلة في استصلاح اغلب ما تعانيه الالوية في ميدان الري[32]، لذلك ظل الملك يستعرض تطورات اعمال الري مستبشرا وهي تتحرك بسرعة السلحفاة، إذ صرح في 8 اب 1933م بان مشروع الحبانية اضحى قيد الدرس والتدقيق[33] ولعله تناسى بان رئيس وزرائه توفيق السويدي صرح بذات الامر في اعوام سابقة[34]،لتحل وزارته بعيد وضعه لكشوفات المشروع على طاولة مجلس الوزراء[35]، مما دفع نائب المنتفق عبد المهدي[36] إلى طرح استفهام ايده فيه اخرون[37] عن سبب عدم انجاز المشروع على الرغم من انه "يتكرر في منهاج الوزارات وهل باشرت به وزارة السويدي والى اي مرحلة وصلت لنشكر العامل على عمله ونعاتب المتباطئ"[38]

وعلى اية حال فان المشروع لم ينجز الا في 7 نيسان1956م إذ ظل في مد وجزر[39]، مما دفع الملك إلى الامتناع عن ذكره في خطب لاحقة والاكتفاء بتسليط الضوء على غيره وبطريقة مشابهة لسابقتها[40]، ويبدو بان الحكومات ظلت تفكر بعقلية انية لا مستقبليةلانها اعتادت على تطمين المواطنين بالتعويضات عن خسائر الفيضان اكثر من اهتمامها في اعداد خطط تزيل حرج السؤال عن المواطن وتحفظ خزينة الدولة من الاسراف، ولعل ما سبق يتضح في خطاب العرش الذي القاه الوصي عقب فيضان الفرات عام 1940م[41] إذ وعد المزارعين بتعويضهم عن ما اصابهم من اضرار جراء الفيضان[42]، لتلقي احداث العراق السياسية وتطورات الحرب العالمية الثانية 1939-1945م بظلالها على خطب العرش إذ كانت خطب سياسية بامتياز[43].

- **فيضانات الفرات في مناقشات الموازنات العامة**

تعثرت عملية إعداد الموازنات العامة في العراق في مناسبات عدة خلال مدة الدراسة، فسعت الحكومات إلى تمرير موازنات مؤقتة لتلبية مصاريف البلاد الأساسية، ولعل هذا الارباك انعكس بشكل واضح على ما خصص لمشاريع الري سيما التي ترتبط بادامة السداد والوقاية من اخطار الفيضانات، إذ بقت البلاد عام 1935م دون ميزانية عامة لتأتي الحكومة بموازنة مؤقتة لشهري تشرين الثاني وكانون الاول تحت عنوان الموازنة العامة للعام 1935م حتى ان نائب لواء المنتفكعبد المهدي المنتفكي استكثر الحديث على "ميزانية صرف معظم فصولها" قبل ان تقر على حد وصفه، واكتفى بانتقاد ميادين حيوية أبرزها ميزانية الري التي باتت "تتضاءل سنة بعد سنة"[44]، ولعل النائب اخطأ في وصفه لان موازنات الري المؤقتة والسنوية ظلت محافظة على نسبة ثابتة مع ارتفاع كبير يتبع عادة الفيضانات الشديدة في البلاد، فبحساب بسيط لميزانية الري المؤقتة لشهر آبوأيلول وتشرين الأول والثاني من العام 1935م نجد بان ميزانية الري لشهر آب بلغت 17500 دينار[45] من مبلغ كلي قدره 362780 دينار[46] اي 4.82% من المبلغ الاجمالي اما شهري ايلول وتشرين الأول من العام ذاته فخصص للري35400 دينار

من 713074 دينار[47] وبنسبة مئوية قدرها 4.96%، وخصص لشهر تشرين الثاني 38000 من 405780 دينار[48] وبنسبة 9.36%، وبالتالي فان حصة مديرية الري من المبالغ الإجمالية للميزانية في تزايد مضطرد واذا قارنا هذه النسب بنظيرتها في اعوام 1928م مثلا نلاحظ بان ميزانية الري لشهريمايس وحزيران بلغت318500 روبية من 9673100 روبية[49] بنسبة قدرها 3.29% وخصص لها في شهر تموز171510 روبية من 5134811 روبية[50] وبنسبة 3.34%، ولشهرأيلول خصص للري 228200 روبية من 4961327 روبية[51] وبنسبة 4.59%، اي ان ما خصص للري في عام 1935م يفوق ما خصص لها في عام 1928م، ولعل ما يثير الاستغراب الانخفاض الملحوظ في مخصصات الري عام 1928م وهو عام شهد فيضانا مهولاً ويبدو بان السر يكمن في وضع مبالغ تعويضات المتضررين في ابواب وزارة الداخلية المالية لا الري، ناهيك عن اضافة فصل في الميزانية لمعالجة اضرار الفيضان وبشكل طارئ وقدر المبلغ 240000 روبية[52]، وعلى اية حال فان ادنى ميزانية مخصصة للري كانت شهري نيسان وايار من عام 1943م إذ بلغت 27000 دينار من اصل 1697750دينار[53] وبنسبة ضئيلة قدرت1.59% من مبلغ الميزانية الاجمالي وهو امر يمكن تفسيره بنضوج مشاريع الري واتمام ترميم السدود سيما الواقعة على الفراتوالتي طالما سببت ماسي للمواطنين.

اوكلت مهمة معالجة اخطار الفيضانات والحد منها إلى جهات عدة فتارة توكل إلى وزارة الاشغال والمواصلات وتارة تخلق من رحم تلك الوزارة اخرى تحت مسمى وزارة الري والزراعة لتمر مسألة اقرارها في مجلس النواب بشد وجذب، إذ وجدها بعض النواب صورة من صور البذخ والاسراف، لانها موجودة فعلا ضمن دوائر اخرى ووجدها البعض الاخر اهم وزارة في البلاد، لان الامم تقاس بإنتاجها واقتصادها[54]، ولعل سوء التخطيط وافتقار الوزارة إلى برنامج عمل دقيق اسفر عن رفع لائحة بالغائهاللاقتصاد في المصروفات اعتبارا 6تشرين الثاني1930 وحولت اعمالها الى وزارة

الاشغال والمواصلات التي بات اسمها وزارة الاقتصاد والمواصلات لتلغى في جلسة شبيهة بالتياقرت تشكيلها[55]، وبين خلق وزارة والغاء اخرى ظلت وزارة الداخلية بمجالسها البلدية مسؤولة عن ادامة السداد في مراكز الالوية[56]، فتفاقمت ازمة فيضانات الفرات ونظيره دجلة بسبب:

1. استمرار الجهات المعنية بالفيضانات في رمي الكرة بملعب الاخرى وهو ما اكده نواب البلاد عند مناقشة الموازنات العامة[57]، إذ عانوا من لبس في الجهة المختصة بفيضانات النهرين والمشاريع المتعلقة بها فانتقدوا اهتمام وزارة الاشغال والمواصلات بطرق الغراف وامتناعها عن كري نهر الغراف وانشاء سدة عليه، لينسب وزير الاشغال اعمال السداد إلى وزارة الزراعة والري لا وزارته[58]، ويبدو بان المشكلة لا تنحسر في تنازع الوزارات على المهام بل ان بعضها وجد بان حل ازمات الفيضان تحتاج إلى رصد الانهر اثناء الفيضان ودراسة طاقته الاستيعابية[59]، وهذا يعني ابقاء المواطنين وممتلكاتهم تحت خطر الفيضان حتى تنجز الحكومات مسوحاتها ودراساتها، وعلى اية حال فان تظافر اعمال دوائر الري مع الادراة المحلية في الالوية لاحقا قلل من خطر فيضانات الفرات بالرغم من استمرار ارتفاع مناسيب المياه إذ اسفر تنسيق الجهود بين الجهتين إلى انشاء مشاريع عملاقة اهمها مشروع الحبانية والرميثة والدغارة والشنافية[60].

2. افتقار الجهات المتخصصة في مواجهة خطر هيجان الفرات ونظيره دجلة إلى برنامج وخطط اصلاحية مستقبيلة فوزارة الري والزراعة بقت تعمل دون منهاج حتى الغيت، إذ تذرع وزيرها بحداثة تأسيسها وان منهاجها يحتاج إلى جهد ووقت[61] ولعله نسي ان منهاج الوزارة يعد قبل تأسيسها لا بعده، وعلى اية حال فان فقدان الهوية الوظيفية ظل مستمرا حتى عقب الغاء وزارة الري والزراعة مما دفع النائب كمال السنوي[62] إلى التساؤل ابان مناقشة موازنة 1933م عن الاعمال التي تقوم بها دائرة الري غير جمع العمال لسد الثغرات اثناء الفيضان[63]، بإشارة

واضحة لعجز موظفيها ويبدو ان الحكومة ادركت الامر فاكدت على ضرورة الاستعانة بالخبرات الأجنبية لمعالجة فيضانات دجلة والفرات ما دامت الجهات المختصة عاجزة عن وضع علاجات جامعة مانعة لفيضانات النهرين[64]،إذ عجزت الجهات المعنية عن تقديم مقاييس دقيقة لمستويات النهر واعتمدت على التكهنات[65] ولعلها احدى المشاكل التي حالت دون دراسة اسباب هيجان الفرات دراسة علمية لان القياسات المرسلة تقاربت وحملت سياقاً تراتبياً يوحي بعدم دقتها سيما وان الزيادة المفاجئة في القراءات اواخر نيسان ومطلع مايس يدلل على عدم دقة سابقاتها، إذ وصل الفرق بين قراءة مستوى المياه في 6مارس1933 و8 منه إلى ثلاثة امتار وهي زيادة لا يمكن ان تتحقق في هذه المدة[66]، ولعل صاحب المقياس قدم قراءات وهمية حتى صدم بارتفاع حقيقي لمستوى المياه موسم الفيضان، ولا يعقل ان يبقى منسوب المياه في السماوة مستقرا لست ايام إذ سجلت قراءة 10.78مترا طوال المدة من 24نيسان1935 وحتى 30 منه[67] ولعل ضيق افق المسؤولين وضعف خبرتهم شجع اصحاب المقاييس على تقديم قراءات غير معقولة، مما حفز نواب البلاد لاحقاً إلى تأييدأقرانهم السابقين والاستعانة بالخبرات الاجنبية اشارة الى فشل الخبرات المحلية، إذ طالب نائب لواء بغداد حسن السهيل[68] بضرورة الاستعانة باختصاصيين في الري من تركيا وبولونيا ومصر الأمر الذي أيده فيه اغلب نواب البلاد[69]، ويبدو بان الخبرات الاجنبية فاقمتأزمة الفيضان إذ اقترح مدير الري العام في العراق فتح جدول الرشادي لتقليل خطر فيضان الفرات في منطقة هور بني تميم بيد ان خلفه رفض الفكرة لارتفاع الأراضي المجاورة للنهر واعتقد بان لا يمكن أن تجري قطرة واحدة من مياه النهر في الجدول أعلاه[70].

3. بقت الوزارات المعنية تعمل برجل عرجاء وتدار بالوكالة وهي مشكلة لا تنحسر في وزارة الري والزراعة بل في اغلب الوزارات العراقية[71]، ولعل اهم منابعها تنقلات الموظفين

المستمرة وغير المبررة لانهم ما ان يكتسبوا خبرة في مجال معين حتى ينقلوا إلى غيره[72]، إذ انبرى احد النواب لالقاء خطبة في مجلس النواب بمناسبة عرض لائحة الغاء الوزارة اعلاه جاء فيها ما نصه:

"تشكلت هذه الوزارة سنة 1927وكان لها مستشار ووزير اصيل وسكرتير فني وموظفون استقال المستشار فبقيت وظيفته شاغرة وعينت الحكومة مدير السكك الحديدية وكيلا له فكان يحضر إلى الوزارة نصف ساعة ثم يذهب وعين السكرتير الفني مديرا عاما للري وبقيت السكرتارية وكالة بيد مهندس إجرائي سنة كاملة ورفعت مخصصاته ومنذ تشكل الوزارة الحاضرة بقيت الوزارة بالوكالة وفي ابتداء شهر تشرين الثاني1930 استقال احد معاوني السكرتارية فبقيت الوزارة ربع وزير ونصف مستشار وصفر سكرتير ومعاون سكرتير واحد وعليه فقد أصبحت مستحقة للإلغاء[73]

وبقت وزارة الاقتصاد والمواصلات تقاد بالوكالة حالها حال الوزارة الملغات حتى استكثر نواب البلاد توجيه أسئلة لمسؤوليها إذ طالبوا الحكومة في مناقشة ميزانية 1941م العامة باللطف بالزراع الذين عانوا من فيضانات الفرات ودجلة التي "ان هدأت فلا تهدأ أكثر من عامين"[74].

اتبعت الحكومة سنة سيئة في التعامل مع فيضانات الفرات إذ استغلت الطاقة البشرية في الألوية التي يمتد عبرها النهر للقيام بغلق الثغرات التي يولدها الفيضان في السداد[75]، حتى انصرف اغلبهم عن توفير قوت عياله خوفاً من الحكومة وحماية لأرضهوأهله من الفيضان ليستغل نواب البلاد مناقشة موازنات الدولة ويتساءلون اذا ظل الفلاح يعمل في السخرة لاربعة اشهر بكربلاء والحلة لانشاء السداد فمتى يزرع ويحصد، واستغربوا في مناسبة اخرى من المبالغ "الطائلة" التي نص عليها الفصل 122 من موازنة 1933م تحت عنوان "الاستحضارات ضد الفيضان" وقدرها 33900 دينار والحكومة لا تزال تعتمد على السخرة في مواجهة الكسور التي تحدث في السداد، ليصوت المجلس على المبلغ بالموافقة دون الاهتمام بكلامهم[76]، ويبدو بان السخرة ظلت تؤرق المواطنين وتبعدهم عن اعمالهم حتى جدد النائب سلمان

البراك[77] اعتراضه عليها في مناقشة الميزانية العامة لعام 1935م، وكرر سؤاله الذي بات معتاداً عن المكان الذي تستخدم فيه الاموال المرصودة للفيضان والسداد ما دامت الدولة تعتمد على السخرة، ولعل وزير الاقتصاد والمواصلات لم يجد جواب اعمق من اتهام وزارة الداخلية والمسؤولين الإداريين في الألوية بالسخرة[78] ويبدو بانه لم يجانب الصواب في قوله إذ تكلم النائب رايح العطية[79] حول السخرة في مناسبة اخرى ونسبها إلى الادارة التي تتجنب صرف الاموال المخصصة لصيانة السداد داخل الالوية والغريب ان النائب وبعقليته الإقطاعيةلم يرفض السخرة بذاتها بل انتقد الاعتماد على المواطنين في انجاز اعمال تحتاج إلى متخصصين مدربين على معالجة ازمات الفيضانات، ودعا وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى تبني المسألة لانها الجهة المختصة بذلك[80]، ليناشد نواب آخرون ابان مناقشة موازنة عام 1941م وزير المواصلات والاشغال إلى وضع حد لصرفيات الوزارة التي حولت الموظفين إلى اناس مترفين يتقاضون رواتب عالية ويركبون سيارات فخمة دون اثر على ارض الواقع والحكومة لا تزال تعتمد على السخرة في إدامة السداد[81]، وهو أمرأكدته تقارير التفتيش الإداري في بعض الوية البلاد على استحياء[82]، إذ لم تستغل سلطتها الرقابية استغلالاً ناجعاً يحفز دوائر الري على تقديم جهد مضاعف[83].

تخبطت دوائر الري في مشاريعها المتعلقة بمواجهة الفيضان حتى انهم باتوا يحلون مشكلة بخلق غيرها[84] أو يباشرون بأعمال دون إنهائها مما دفع احد نواب البلاد إلى اتهام الحكومة بانها اهتمت فيانجاز مشروع الدغارة ومن ثم اهملته[85]، ووصفها سلمان البراك بأنها إن سعت للحد من فيضان الفرات تلجأ إلى تدابير تجعل اراضي الفرات جرداء سبخة وان فكرت باروائها تتركها عرضة لخطر فيضان داهم[86]، بعد ان اثار نائب اخر ابان مناقشة ميزانية عام 1935م نقطة هامة مفادها ان بعض المناطق في الديوانية تعاني من شحة في المياه سيما في الدغارة بينما "اهل شط الهندية يستغيثون من كثرة الماء الذي اغرقهم وهذا المقياس ماشي على طول السنة"[87]، وانتقد النائب محسن ابو طبيخ[88]

في مناسبة اخرى موضع السداد لان اغلبها تقع على ما يعرف بالنكارات[89] وهي مناطق لا يصلح معها السيطرة على المياه[90]، وطالب نائب السليمانية محمد امين زكي[91] بضرورة الاحتفاظ بالمياه الزائدة وخزنها لمعالجة ازمات الجفاف التي تمر بالبلاد والاقتداء بالمصريين الذين يستفيدون من كل قطرة من نهر النيل[92]،حتى اعلن نائب لواء الديوانية رايح العطية بان "الري اصبحت اضراره تفوق منافعه وان هذا الخطر هو الفيضان لان الفيضان هو اعدى الاضرار لخزينة الدولة والاهلين معا"[93]، ولعل الطبيعة أزالت الحرج عن دوائر الري في مناسبات عدة وهو ما اكده وزير الاشغال بان الفيضان خفت وطأته ليس بفعل السداد ولكن بفعل عدم ارتفاع المياه إلى مستويات تم توقعها سابقاً[94].

اتصفت الإجراءات الحكومية بفقدانها للبعد المستقبلي فهي لا تصحو من غفلتها حتى تكوى بفيضان لا يترك ويذر إذ اثر فيضان الفرات المفاجئ في كانون الأول عام 1936م على نشاط الحكومة واستعدادها للفيضان الربيعي فنزعت ثوبها القديم المرتكز على "المواعيد العرقوبية"[95] ولبست اخر فبادرت إلى انشاء جدول في الهاشمي واخر في السنية وكذلك حكمت سدة الجعيفر مما ادى إلى ارتفاع ملحوظ في مصروفات الحكومة تجاه الري في موازنة العام الذي تلاه[96]

انعكست عقلية نواب الالوية التي يمر الفرات في أراضيهم وخلفياتهم الثقافية والاقتصادية على نظرتهم لمشكلة الفيضان إذ غلبت قلة الاكتراث فيهم واعتبرها بعضهم في المقام العاشر لاحتياجات المواطن[97] ولعل هذه النظرة وغيرها دفعت نائب بغداد محمود رامز[98] إلى حث نواب لواء الديوانية والحلة لبيان التجاوزات التي تقوم بها دوائر الري في الويتهم والتي تعد المسؤولة الاولى عن ما لحق في مناطقهم من أضرار جراء الفيضان لأنها اعتمدت على إجراءات ترقيعيةلإدامة السداد وبالاعتماد على نظام السخرة العنيف[99] والأغرب من ذلك هو انعدام انتقادات النواب لميزانية العام 1942م في وقت سجل فيه الفرات اعلى مستويات له واصابت مياهه ممتلكاتهم وناخبيهم بأخطار جسيمة ويبدو بان قرارات التجريم والاجراءات القسرية

للحكومة خففت من حدة انتقاد النواب لإجراءات الحكومة اتجاه الفيضانات واقتصرت على الإطراء والمداهنة[100]، ولعل ذلك نابع من تمكن السداد من مقاومة فيضان الفرات كما ادعت وزارة المواصلات والاشغال[101].

- **فيضانات الفرات في أطروحات نواب البلاد وأسئلتهم التحريرية**

تفاقم تحدي الفرات واتسع، فاستجابت السلطات التنفيذية والتشريعية لتحديه بخطط ابصر بعضها النور، ولم يصل الآخر ابعد من لسان المقترح واذن المتلقي، ولعل أطروحات ممثلي الشعب في مجلس النواب اصطبغت بذلك الوصف إذ أهملت وميعت فنسيت وخير مثال على ذلك ان نواب البلاد اجمعوا عند طرح لائحة تعديل قانون الري والسداد لعام 1927م بان مشكلة تردي خدمات دائرة الري وتفاقم خطر الفيضان تكمن في قانون الري والسداد واعترف وزير المواصلات والاشغال محمد امين زكي بان القانون السابق غير عادل وهو يلزم الحكومة بانقاذ اراضي حقيرة على حد وصفه بانشاء سداد بمبالغ ضخمة وترك مناطق اخرى غنية بانتاجها تحت طائلة الفيضان والغريب ان القانون الذي انتقده الوزير لم يعدل في عام 1927م بعمومه بل اقتصر التعديل على نقاط محددة بدعوى احتياجه لدرس معمق، ويبدو ان عدم اصرار النواب على تعديله وميل بعضهم الاخر إلى طرح علاجات اخرى لضعف اداء دائرة الري حال دون ذلك إذ قدم النائب يوسف غنيمة[102] اقتراحا ذا بعد خطير طلب فيه وضع رسم إضافي على المواطنين باسم إصلاح السدود مقابل تبني الحكومة إصلاحها ليهمل هذا المقترح مثل سابقه[103].

ركز النواب في طرحهم وأسئلتهم التحريرية بخصوص فيضانات الفرات على ضعف الدوائر الحكومية المعنية بذلك وتداخل الصلاحيات فيما بينها، إذ وجه احد النواب سؤالاً تحريرياً إلى وزير الري والزراعة عبد العزيز القصاب[104] ذكره ببرقية اهالي المسيب حول انشاء سدة في منطقة ام الصخول وحفزه لاتمامها ليرد الوزير بان المشكلة تكمن في اعتراض بلدية المسيب على تبني مصروفات انشاء السدة التي تندرج ضمن صلاحياتهم[105]، من جانب اخر ظلت دوائر الري تعتمد على المزارعين

لحماية اراضيهم وقت الفيضان ليعمد هؤلاء إلى القيام باجراءاترقيعية تكون وبالاً عليهم فيما بعد إذ اثر عدم اتمام السداد التي اقامها المزارعون على ضفاف شط الشامية في طمره لانها جرفت في الفيضان، فوعدت وزارة الاقتصاد والمواصلات على لسان وزيرها بانها ستشتري حفارات بثمن باهض لعلاج ازمة خلقها اتكالهم على المواطنين[106]، ولعل عدم اقدام الحكومة على اجراءات ذات ابعاد مستقبلية خلق فتورا لدى الزراع إذ ظل اغلبهم مترددين في غرس زرعهم خشية من ضياعه بفيضان النهر مما دفع النائب زامل المناع[107] إلى توجيه سؤال إلى وزير الاشغال والمواصلات عن اجراءات وزارته للحد من خطر الفيضان ليعول الوزير على قرب انجاز مشروع الحبانية الذي سيسهم في خزن كمية لا بأس بها من المياه مضافا لذلك ما قامت فيه الوزارة من اعمال صيانة للسداد على ضفاف الفرات[108] مما يدلل على ان المسؤولين ظلوا يعيشون في امال وتناسوا الواقع المرير الذي يعيشه الفلاح العراقي اثر الفيضان.

ان مستوى البلادة التي اصابت الفلاح العراقي ويأسه من اجراءات الحكومة تجلت في ممثليهم داخل مجلس النواب وفي السلطة التنفيذية فغضوا الطرف عن المطالبة بحقوقهم، فسلمان البراك الذي كان وزيرا للزراعة والري ابان فيضان الفرات عام1928م اكتفى بالتعبير عن حزنه على ما اصاب المواطنين في قضاء المسيب دون تحرك ملموس من لدنه وهو في مركز صناعة القرار حتى انبرى احد النواب ليطالب في سؤال تحريري انقاذ اهالي المسيب وممتلكاتهم من الفيضان ليكتفي الوزير باعلان تضامنه مع النائب وتبرؤه من المسؤولية والقائها في ساحة وزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن ادامة السداد داخل الالوية[109]، اما بعض نواب البلاد العشائريين فاتخذوا من غرق اراضيهم ذريعة لتقديم الاجازات بدعوى انشغالهم في مكافحة الفيضان وحماية ممتلكاتهم من خطره في وقت لا يكلفون فيه أنفسهم بتوجيه سؤال او مداخلة بخصوص اجراءات الحكومة في مكافحتها[110]، فشتان بينهم وبين من شارك المزارعين في معاناتهم وليس منهم إذ وجه نائب بغداد محمد رضا الشبيبي[111] سؤالا تحريريا إلى رئيس الوزراء عن تدابير

الحكومة في اسعاف منكوبي الفيضان في الوية بغداد والدليم والديوانية وهم يعانون من "الفقر والفاقة والتعرض للامراض" لتكشف اجابة رئيس الوزراء عن قلة اكتراث في المسألة بوصفها غضب طبيعي لا تشترك الحكومة في تفاقمه إذ بين بان المعلومات التي نقلها وزيرا الداخلية والزراعة والري تشير إلى صعوبة تحديد الخسائر لان "الأراضي التي غمرتها المياه لم تتبين حتى الان مقادير ضررها ولا عدد الاشخاص المتضررين فيها نظرا لتشتتهم في اماكن مختلفة" والحكومة سائرة في جمع الإعانات وخصصت مبلغ قدره 70000 روبية لصرفها على الامور المستعجلة ريثما تتحقق التبرعات الاخرى، ليبدي النائب استغرابه من مدى رتابة الإجراءات الحكومية التي لم تحدد كم الخسائر والفيضان مر عليه اكثر من شهر وعبر عن استيائه من المبلغ المخصص للمنكوبين واتكال الحكومة على الإعاناتباشارة واضحة من ان الحكومة تتحمل قدراً كبيراً من مسؤولية الفيضان الذي وصفه "بالنكبة التي قلما نكبت البلاد به" وطالبها بانقاذ المنكوبين وتوفير وسائط لنقلهم[112] الامر الذي ايده نواب آخرونبأسئلة تحريرية لعل أهمها ما وجهه النائب عبد المجيد علاوي[113] من أسئلة تحريرية لوزراء المواصلات والاشغال والزراعة والري والداخلية يتساءل عن اجراءاتهم في اسعاف المنكوبين ومقدار الخسائر التي احدثها فيضان الفرات ليتلقى إجابات سطحية مرتكزة على الوعود والتطمين، فانتقد النائب إجراءات الحكومة وضعف التخطيط المسبق وعدم إنشائها لسداد مؤهلة لصد المياه الجارفة التي روعت المواطنين وبين انه شاهد النساء "اللواتى يحملن أطفالهن وأثاثهن هربا من الفيضان"[114]، وعلى اية حال فان مداخلات النواب تجاه فيضانات الفرات كشفت اهتماماً ملحوظاً لنواب البلاد المدنيين مقارنة بنظرائهم العشائريين الذين لم يستغلوا دورهم الرقابي والتشريعي سوى في حفظ أراضيهم من الغرق.

• الاستنتاجات

خلصنا من خلال بحثنا إلى نتائج عدة أهمها:

1. ظلت الحكومة تقوم باجراءات رتيبة وتقليدية لمواجهة الفيضانات مثل تحويل المياه إلى مناطق اخرى او خرق السداد لتخفيف ضغط الفيضان وبقت الجهات المختصة تعول على تحسن المناخ اكثر من اعتمادها على إجراءاتها الاستباقية ويبدو بان المواطن العراقي اضحى يائسا من استجابة حكومته لتحدي الطبيعة فبدأ ينتظر استجابة تنبثق من مصدر التحدي لتتسق المعادلة.
2. عاشت الوزارات الخدمية في ارتباك حول مسؤولية درء اخطار الفيضانات ويبدو بان هذا الارتباك انعكس على مداخلات النواب في الموضوع إذ يحمل بعضهم المسؤولية إلى وزارة الاشغال ويرى الاخر بان القضية من اختصاص وزارة الزراعة ليصرح وزرائهما بان وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الفيضان واخطاره.
3. تأثرت المناقشات المرتبطة بفيضان الفرات بطبيعة النواب الذين يمر النهر في الويتهم إذ اتصفوا بالبلادة والتغيبات المستمرة وتغليب المصلحة الشخصية مقارنة بنواب آخرين، مما جعل مناقشات مجلس النواب ابان مدة الدراسة دون مستوى الطموح إذ نظر نواب الالوية اعلاه إلى فيضان النهر بعين واحدة فترى احدهم يطالب باجازةلانقاذ ارضه من الفيضان وهو في مصدر تقويم الحكومة وترى الاخر ينتقد السخرة وعندما يصبح وزيرا يعتمد عليها في ادامة السداد
4. تتزايد مطالبات النواب بإصلاح السداد والحد من أخطار الفيضان مع طغيان مياه الفرات وتنخفض بل تنعدم مع استقرارها، إذ حفلت الدورة التاسعة بمناقشات حامية تجاه فيضان الفرات ويبدو بان فورة النهر وارتفاع مناسيبه انعكس على حنق النواب تجاه تردي الخدمات.

• هوامش البحث

(1) محمود شوقي الحمداني، لمحات من تطور الري في العراق قديما وحديثا، (بغداد: مطبعة السعدون،1984م)، ص101.

(2) للتفاصيل ينظر جدول رقم ((1)).

(3) محمد ازهـر سعيد السماك واخـرون، العراق دراسـة اقليمية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1985م)، ج1، ص ص53-49.

(4) نجيب خروفة واخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، (بغداد: المنشأة العامة للمساحة،1984م)، ص 160-158.

(5) احمد سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، (بغداد: مطبعة الاديب،1965م)، ج1، ص ص119-116.

(6) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما1974-1894م، ط2، (بغداد: مكتبة اليقظة،1975م)، ج1، ص81-80؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق1914ـــ1932م، (بغداد: دار الحرية،1978م)، ص57.

(7) لعل ابرزها قيام والي بغداد مدحت باشا 1872-1869م بردم صدر نهر الصقلاوية بالتراب عام1870م للحفاظ على مزارع ايسر الفرات وحماية ضواحي بغداد من الفيضان ويبدو بانه اغفل التصرف بالمياه التي كان يتناولها النهر وقدرها 750 مترا مكعبا مما سبب ازمات مستقبلية اذ شكلت هذه النسبة من المياه ضغطا كبيرا على مجرى الهندية الذي حفره اصف الدولة وهو احد اثرياء الهند لارواء المناطق القريبة من العتبات المقدسة فتوسع مجرى نهر الهندية لرخاوة ارضه وضغط المياه ولم تحل المشكلة الا بانشاء سدة على مجرى الهندية عرفت باسمه. للتفزاصيل ينظر: ميثم عبد الخضر جبار علي السويدي، سدة الهندية وآثارها الاقتصادية على الحلة، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، 2007م)، ص56، ص ص60-59، ص ص124-86.

(8) للتفاصيل ينظر: لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق 1918-1869م، أطـروحـة دكـتـوراه، (جامعة الموصل: كلية الاداب، 2003م)، ص ص300-254؛ جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولايـة بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني1917-1869م، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991م)، ص91؛ يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية1933ـــ1950م، (بابل: دار الفرات،2011م)، ص202.

(9) اتبعت الحكومات المتعاقبة سيما الادراة البريطانية في الـعـراق نظام السخرة لمعالجة ازمات الفيضان حتى ان المواطن بات "يجازف بترك الفيضان من دون

تدبير لانه من عمل الله، على ان يقوم بالعمل الصعب في احكام سدود الفيضان الذي هو من عمل الإنكليز". للتفاصيل ينظر: ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة: جعفر خياط، (بيروت: مطبعة دار الكتب،1971م)، ص151

(10) للتفاصيل ينظر: محمود شوقي الحمداني، المصدر السابق، ص ص 71-69؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص205-203؛ وميض سرحان ذياب عبد الواحد، موجات الاوبئة والقحط والكوارث الطبيعية في العراق 1917-1830م، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: كلية التربية،2010م)، ص ص146-143.

(11) محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى، وادي نهر الفرات في سورية والعراق، (حلب: دار الفرقان، 2009م)، ص ص16-13.

(12) تعتمد الحكومة في اغلبها على الفلاحين وافراد من الطلبة والجيش والشرطة لتكتفي اجهزتها المختصة بالاشراف إذ يتم تشكيل فرق من ما سبق من فئات وقت الفيضان تعمل ليل نهار وتراقب ذلك المكان وتعالج غيره بطرق بدائية، بيد ان هذا الوصف لم يخل من استثناءات اتمت فيها الحكومات العراقية مشاريع حيوية ادت إلى انحسار اثر الفيضانات فيما بعد ابرزها مشروعي الحبانية والمسيب الكبير وشط الحلة والرميثة. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 8636/32050، عنوان الملفة التفتيش العام، كتاب المفتش الاداري السري المرقم42 في 27/اب/1946م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص تطور مشاريع الري، و52، ص ص89ـــ93؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص144-91، ص ص 205-204.

(13) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، (بيروت: مطبعة دار الكتب،1978م)،ج2، ص58؛ حسين علي المصطفى وصابرين كريم مناتي،الاثار الاقتصادية لفياضانات نهري دجلة والفرات1954-1923م، (ابحاث البصرة)، (مجلة)، العدد الرابع، المجلد السابع والثلاثون، حزيران/2012م، ص108-106.

(14) حدث ذلك في فيضان عام 1926م إذ انذر بوقع كبير، فسجلت مقاييس النهر في 12 نيسان ارتفاعا في منسوب المياه وصل إلى 49.64 مترا فوق مستوى سطح البحر، واستمر على ذلك الارتفاع زهاء 49 يوما، بيد ان الإشراف الحكومي واعتدال الطقس قلل من خطره، ليسهم ذات العاملين في ازدياد خطر الفيضان عام 1929م إذ هبت رياح شرقية موسمية وتلاطمت الامواج على سداد ايسر الفرات الواقعة على ناظمي الصقلاوية واليوسفية

فارتفعت مستويات المياه إلى 58.26 مترا فوق مستوى سطح البحر في 5 ايار فادت إلى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، ليتكرر ذات الوصف اعوام 1940م و1941م، ونتيجة للاجراءات الحكومية المضطردة خفت اثار فيضان الفرات بعد عام 1943م إلى حد كبير. للتفاصيل ينظر: احمد سوسة، المصدر السابق، ج2، ص ص540-537، ص ص546-544، ص ص554-553؛ محمود شوقي الحمداني، المصدر السابق، ص ص113-107.

(15) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص ص323-289؛ احمد سوسه، المصدر السابق، ج2، ص ص518-517.

(16) مترا فوق مستوى سطح البحر

(17) حدث ذلك في الدورة الانتخابية الاولى عندما افتتحها الأمير علي بن الحسين نيابة عن الملك فيصل الذي كان مسافرا. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/ تشرين الثاني/1927م، ص ص3-2؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص119.

(18)كانت في الغالب تقليدية وبعيدة عن ما يدور في المجلس من مناقشات وانتقادات مبطنة ترفع لواءها الكتل المعارضة للحكومة، ومثال لذلك العريضة الجوابية التي اعدت في الاجتماع غير الاعتيادي الأول من الدورة الانتخابية الأولى التي وصلت فيها الشريحة المعارضة إلى نسبة مرتفعة إذ ورد فيها ما نصه " يا صاحب السمو الملكي ان مجلسنا يشكر سموكم الملكي على ما جاء في خطاب العرش من بيانات كا انه مستعد لمؤازرة الحكومة خصوصا فيما تتخذه من الدابير لحفظ حقوقنا في قضية حدودنا الشمالية ويدعو الله ان يجعل هذا الافتتاح مبدأ خير وسعادة للبلاد". للتفاصيل ينظر: ((الوقائع العراقية))، (جريدة)، بغداد، العدد386، 7/كانون الثاني/1926م، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1925م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 5/تشرين الثاني/1925م، ص19؛ علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية، (بغداد: بيت الحكمة، 2008م)، ص351؛ العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني1920ـــ1932م، (بغداد: مكتبة الذاكرة،2009م)، ص ص208-206.

(19) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص ص57-56؛

(20) من ابرز الازمات الاخرى اجتياح افة الجراد للبلاد. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص ص84-83.

(21) لم تـدون خطبة العرش في محضر الجلسة الاولى من الاجتماع ونقلها عبد الـرزاق الحسني في كتابه. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/تشرين الثاني/1926م، ص ص3-1؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص ص84-82

(22) المصدر نفسه، ج2، ص5.

(23) المصدر نفسه، ج10، ص289

(24) المصدر نفسه، ج2،ص181؛ محمود شوقي الحمداني، المصدر السابق، ص108.

(25)م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 19/مايس/1928م، ص ص 3-2.

(26) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص181.

(27) ذكر الملك مشروع ناظم الدغارة والديوانية اللذان فكرت بهما وانجزتهما وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في مطلع عام 1928م. للتفاصيل ينظر: محمود شوقي الحمداني، المصدر السابق، ص ص-223 226؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص 138-137.

(28) م.م.ن، الـدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة1928م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/تشرين الثاني/1928م، ص1؛ المصدر نفسه، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ26/كانون الاول/1928م، ص ص20-9.

(29) لم يذكر في خطب العرش التي القيت في الدورة الانتخابية الثالثة التي امتدت من 1تشرين الثاني1930 إلى 8تشرين الثاني1932م وتكرر الحال في الدورة الانتخابية السادسة التي امـتـدت من 8 اب 1935م إلـى 31 تشرين الأول 1936م ومـن الجدير بالذكر ان هذه الاعـــوام لـم تشهد ارتـفـاعـا ملحوظا في مستويات مياه الـفـرات. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة1930م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ1/تشرين الثاني/1930م، ص ص2-1؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة1931م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ23/ايار/1931م، ص 1؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1931م، الجلسة الاولـــى المنعقدة بتاريخ 1/ تشرين الثاني/1931م، ص ص-1 2؛ م.م.ن، الـدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة1932م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/تشرين الثاني/1932م، ص1؛ م.م.ن، الـدورة

الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة1935م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 8/اب/1935م، ص 2-1؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ2/تشرين الثاني/1935م، ص ص2-1.

(30) فيليب ويلاردايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، تعريب: جعفر خياط، (بيروت: دار البيضاء، 1949م)، ص ص340-339؛ محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص255.

(31) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 6019/3205907، عنوان الملفة تقارير ادارية شهرية، تقرير دائرة معاون مهندسي الري في الديوانية المرقم د/22/384 في 7/نيسان/1931م إلى متصرفية لواء الديوانية، و22، ص120؛ المصدر نفسه، تقرير متصرفية لواء الديوانية المرقم 5706 في7/ مايس/1931م حول اوضاع اللواء العامة، و7، ص ص15-14.

(32) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 6406/3205907، عنوان الملفة تشريف جلالة الملك إلى الديوانية1933-1932م، تقرير متصرفية لواء الديوانية المرقم 16646في5/كانون الاول/1932م إلى وزارة الداخلية حول زيارة الملك للواء،و56،ص ص-196 201؛ ((العاصمة))، (جريدة)، بغداد، العدد204، 11/تموز/1923م؛ (الغري)، (مجلة)، النجف الاشرف، العدد الحادي والثمانون، السنةالثالثة،1941م، ص أ-ظ.

(33) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 8/ ايار/1933م، ص1؛ المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/حزيران /1933م، ص335.

(34) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة1928م، الجلسة الاربعون المنعقدة بتاريخ 6/ مايس/1929م، ص521، ص536.

(35) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 11/تشرين الثاني/1929م، ض 24؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص252.

(36) ولد في الشطرة عام 1889م من عائلة تجارية شارك في الثورة العراقية عام 1920م صار نائبا عن المنتفك في المجلس التاسيس ومجلس النواب وعين في مجلس الاعيان ووزيرا للمعارف وللاقتصاد والمواصلات توفى في بغداد عام 1971م. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،2004م)، ج2، ص ص59-58.

(37) هم محمد زكي نائب البصرة ومحمد

جعفر ابو التمن نائب بغداد. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 11/تشرين الثاني/1929م، ص ض16-15.

(38) المصدر نفسه، ص ص13-12، ص22، ص24.

(39)فتارة تلعن الحكومة سابقتها فترفضه نكاية بذواتها وتارة اخرى ترفض القوات البريطانية اتمامه خوفا من انخفاض منسوب المياه وعدم تمكن طائراتها النهرية من الهبوط. للتفاصيل ينظر: يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص116-98.

(40) إذ اكتفى بذكر مشاريع سدة الكوت والغراف حتى الدورة الانتخابية الثامنة التي تزامن معها ارتفاع مناسيب النهر فسعت الحكومة إلى ذر الرماد في الاعين وضمنت خطاب العرش اشارة إلى مشروع الحبانية. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1934م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 29/كانون الاول/1934م، ص1؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1938م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/تشرين الثاني/1938م، ص2؛ احمد سوسة، المصدر السابق، ج2، ص ص517، ص519.

(41) المصدر نفسه، ص 546-544.

(42) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 5/تشرين الثاني/1940م، ص1.

(43) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1941م، الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ 1/تشرين الثاني/1941م،ص3-1؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942م،الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ1/تشرين الثاني/1942م، ص ص2-1.

(44) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 31/كانون الاول /1935م، ص179، ص181.

(45) اصبح الدينار عملة البلاد القياسية بدلا من الروبية ابتداء من 1/تموز/1931 بموجب قانون العملة العراقية المقر في العام ذاته. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930م، الجلسة الرابعة والاربعون المنعقدة بتاريخ 19/اذار /1931م، ص ص616-615.

(46) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1935م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 17/اب /1935م، ص29.

(47) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 24/اب /1935م، ص52.

(48) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 30 تشرين الاول1935م، ص149.

(49) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 21/مايس /1928م، ص12

(50)المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشر المنعقدة بتاريخ 30/حزيران/1928م، ص182.

(51) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 29/اب /1928م، ص ص804-803.

(52) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930م، الجلسة التاسعة والاربعون المنعقدة بتاريخ 29/ اذار /1931م، ص ص710-696.

(53) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1941م، الجلسة الثالثة والعشرون المنعقدة بتاريخ 23/اذار/1943م، ص196.

(54) ابرز المعارضين: سعيد الحاج ثابت الموصل محمد رضا الشبيبي بغداد عبد العزيز القصاب الديوانية حمدي الباجه جي محمد باقر الشبيبي و احمد الداود عن بغداد وسعيد الحاج ثابت موصل وابرز المؤيدين نصرت الفارسي ديالى ثابت عبد النور الموصل. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1926م، الجلسة الثالثة والاربعون المنعقدة بتاريخ31/ اذار/1927م، ص ص567-550؛ المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والاربعون المنعقدة بتاريخ7/نيسان/1927م، ص ص569-567.

(55) للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930م، الجلسة الحادية والعشرون المنعقدة بتاريخ 1/كانون الثاني/1931م، ص255؛ الحسني، ج3، ص104.

(56) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الثامنة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/ايلول /1928م، ص933.

(57) ابرزهم: رضا الشبيبي وحمدي الباجه جي وعبد المهدي المنتفكي ومعروف جياووك. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ 18/اب /1928م، ص633؛ المصدر نفسه، الجلسة السابعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 3/ايلول /1928م، ص904، ص909؛ المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/ايلول /1928م، ص933.

(58) كان وزير الري انذاك عبد المحسن شلاش. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الجلسة السابعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 3/ايلول /1928م، ص ص892-887.

(59) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م، الجلسة الثالثة والعشرون المنعقدة بتاريخ 3/حزيران /1933م، ص 233.

(60) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 8636/32050، عنوان الملفة التفتيش العام، كتاب المفتش الاداري السري المرقم42 في 27/ اب/1946م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص تطور مشاريع الري، و52، ص ص89ـــ93؛ د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 2969/32050، عنوان الملفة التقارير عن تفتيش لواء الديوانية، كتاب المفتش الاداري السري المرقم 27 في 2/ تشرين الثاني/1947م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص اعمال الري في الديوانية، و65، ص ص84-82؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص144-91؛ غانم نجيب عباس، الري في العراق1950-1870م، (بغداد: مكتب احمد الدباغ،2012م)، ص ص68-66.

(61) كان سلمان البراك وزيرا للري والزراعة انذاك. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ 18/اب /1928م، ص908.

(62) ولد عام 1897م تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد ومارس المحاماة واختير نائبا لرئيس نقابة المحامين وانتخب نائبا في مجلس النواب عن لواء الدليم وعن العمارة توفي في بغداد عام 1977م. للتفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص396.

(63) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/حزيران /1933م، ص343

(64) م.م.ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937م، الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ 27/ ايار/1937م، ص227

(65) احمد سوسة، المصدر السابق، ج2، ص442.

(66) للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 6263/3205907، عنوان الملفة مقياس مياه السماوة1933ـــ1934م، كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3035في22/نيسان/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه، و35، ص36؛ المصدر نفسه، كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3283في30/نيسان/1933م إلى

متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه، و34، ص35؛ المصدر نفسه، كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3510في7/مايس/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه، و33، ص34؛ المصدر نفسه، كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3751في14/مايس/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه، و32، ص33.

(67) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 6262/3205907، عنوان الملفة مقياس مياه السماوة1934ـــ1935م، كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم2257في30/نيسان/1935م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه، و61، ص61.

(68) ولد في بغداد 1890م وهو شيخ من شيوخ بني تميم انتخب نائبا عن بغداد في دورات انتخابية عدة كان ميالا للحكومة البريطانية توفى عام 1963م. للتفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ص401-399.

(69) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1939م، الجلسة الرابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/نيسان/1940م، ص366.

(70) الأول يدعى سلير والثاني بري وهما انكليزيان. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927م، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 18/مايس /1927م، ص1099

(71) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق،ج3، ص166.

(72) ((العراق))، (جريدة)، بغداد، العدد2366، 2/شباط/1928م.

(73) الخطبة كانت لنائب بغداد احمد حييم الذ كان قطبا من اقطاب المعارضة انذاك. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1930م، الجلسة التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ 24/كانون الاول/1930م، ص229.

(74) وهم ابراهيم عطار باشي نائب الموصل ومحمد رامز نائب بغداد وسلمان البراك نائب الحلة. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م، الجلسة الثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/اذار/1941م، ص383، ص388؛ المصدر نفسه، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 5/اذار/1941م، ص405.

(75) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 2969/32050، عنوان الملفة التقارير عن تفتيش لواء الديوانية، كتاب المفتش الاداري السري

المرقم 27 في 2/تشرين الثاني/1947م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص اعمال الري في الديوانية، و65، ص84

(76) وهم سلمان البراك واحمد الوهاب. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/حزيران /1933م، ص335، ص345، ص355.

(77) ولد في الحلة عام 1879م عين موظفا في مديرية اموال الحلة ثم مديرا للنفوس في العهد العثماني صار نائبا عن الحلة في دورات انتخابية عدة وعين عضوا في مجلس الاعيان وتقلد وزارات عدة ابرزها وزارة الري والزراعة ووكالة وزارة الدفاع توفي في بغداد عام 1949م. للتفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص 51-50.

(78) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، الجلسة الثالثة والعشرون المنعقدة بتاريخ 30/ كانون الثاني /1936م، ص ص-342 344.

(79) ولد عام 1891م عين حاكما لبلدة الشامية في العهد العثماني واشترك في ثورة العشرين انتخب نائبا عن لواء الديوانية في دورات انتخابية عدة واضحى نائبا اولا لرئيس مجلس النواب وعين عضوا في مجلس الاعيان. للتفاصيل ينظر: مير بصري،،أعلام الوطنية والقومية العربية، (لندن: دار الحكمة،1999م)، ص316.

(80) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1939م، الجلسة الرابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/نيسان/1940م، ص367.

(81) ابرزهم رايح العطية نائب الديوانية وعارف حكمت نائب بغداد م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م، الجلسة السابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ 26/ شباط/1941م، ص ص338-334، ص340؛ المصدر نفسه، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 5/اذار/1941م، ص404.

(82) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 6019/3205907، عنوان الملفة تقارير ادارية شهرية، تقرير قائممقامية قضاء عفك المرقم 1889 في11/نيسان/1931م حول اوضاع القضاء العامة، و14، ص 54-53.

(83)د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 224/311، عنوان الملفة اجوبة مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك على الجلسات، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم 279في 13شباط1923م إلى رئاسة الديوان الملكي والمرفق بطيه نظام التفتيش الادراي المقر من المجلس، و36، ص44.

(84) اذ عالجت شحة مياه الفرات باصدار عقوبات لمن يغتسل او يغسل ملابسه واوانيه فيه. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة 5942/3205907، عنوان الملفة اعلان للمواطنين، اعلان دائرة البلدية في الديوانية المرقم 373في26/تموز/1926م إلى المواطنين بسبب نقص المياه، و42، ص59.

(85) وهو نائب لواء الديوانية محمد نافع الملاك الذي كان من المؤيدين للحكومة وبوقا للاطراء والمداهنة للحاكمين. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927م، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 18/مايس /1927م، ص1100.

(86) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، الجلسة الثالثة والعشرون المنعقدة بتاريخ 30/ كانون الثاني /1936م، ص ص344.

(87)المصدر نفسه، الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 6/كانون الثاني /1936م، ص212.

(88) ولد عام 1893م ودرس في النجف من ثوار العشرين وعينه الثوريون متصرفا لكربلاء تقطن اسرته في غماس اصبح نائبا عن لواء الديوانية في عدة دورات انتخابية وعين في مجلس الاعيان توفى عام 1961م. للتفاصيل ينظر: عز الدين عبد الرسول عبد الحسين علي علي خان المدني، محسن أبو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام 1958م، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الآداب،1999م).

(89) انكسارات نهرية تنشأ بفعل انحدار المياه من ارض مرتفعة على اخرى منخفضة ومستوية وتربتها رخوة فتخلق حفرة او كما ينعتها المزارعون (نكرة) تتسع بشكل مضطرد وتزداد عمقا فتعكس اتجاه جريان المياه ويصبح الري السيحي بوجودها امرا مستحيلا لانخفاضها مقارنة بالارض المراد سقيها. للتفاصيل ينظر: وفيق الخشاب، الموارد المائية في العراق، (بغداد: مطبعة الجامعة،1983)، ص ص61—62؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص116—117.

(90) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1939م، الجلسة الرابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ 10/نيسان/1940م، ص370.

(91) ولد في بغداد 1886م وانتمى إلى الجيش العثماني انتخب نائبا عن بغداد والسليمانية في دورات انتخابية عدة صار وزير ثم مفتشا للمعارف ثم وزيرا للمواصلات والاشغال توفي في بغداد عام 1958م وله مؤلفات جغرافية ضمت خرائط للعراق واسيا. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص519.

(92) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 5/اذار/1941م،ص403

(93) المصدر نفسه، الجلسة الثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/اذار/1941م، ص383، ص399

(94) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927م، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 18/مايس /1927م، ص1099

(95) وهو وصف اطلقه نواب ابرزهم: عبد المهدي المنتفكي وزامل المناع. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة السابعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 3/ايلول /1928م، ص888، ص891، ص909؛ المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/ايلول /1928م، ص932.

(96) للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937م، الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ 27/ايار/1937م، ص 228.

(97) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926م، الجلسة الثالثة والخمسون المنعقدة بتاريخ 28/نيسان /1927م، ص775.

(98) ولد في بغداد عام 1875م ودرس في المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج منها عام 1901م شارك مع الجيش العثماني في الحرب العالمية الاولى 1914-1918م اشترك في ثورة العشرين وانتخب نائبا عن لواء المنتفق وبغداد في دورات عدة مثل الكتل المعارضة في اغلبها، وتوفى عام 1980م. للتفاصيل ينظر: مير بصري،،أعلام الوطنية والقومية العربية، ص ص345-343.

(99) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة1928م، الجلسة الخامسة والخمسون المنعقدة بتاريخ6/ حزيران/1929م، ص804.

(100)م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1941م، الجلسة التاسعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 25/نيسان/1942م، ص ص538-533

(101)م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942م، الجلسة التاسعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ 1/ايار/1943م، ص250؛ احمد سوسة، المصدر السابق، ج3، ص760، ص805، ص ص813-808، ص816؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص 127، ص135، ص141.

(102) ولد في بغداد عام 1885م صحفي وكاتب ورجل سياسة انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب وعين في مجلس الاعيان ووزيرا للمالية توفى في لندن عام 1950م. للتفاصيل ينظر: مير

بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، (لندن:دار الحكمة،1994م)، ج1، ص ص283-281.

(103) م.م.ن، الـدورة الانتخابية الاولـى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926م، الجلسة الحادية والعشرون المنعقدة بتاريخ 26/تموز/1928م، ص ص492-491.

(104) ولد عام 1882م خريج المدرسة الرشدية والمدرسة الملكية الشاهانية، كان موظفاً ادارياً اذ عين قائممقاماً لقضاء السماوة وسامراء والصويرة ومتصرفا للكوت، انتخب نائبا عن الديوانية وبغداد، واختير وزيرا للداخلية والري والزراعة، توفى عام 1965م. للتفاصيل ينظر: وصال عبد العزيز محمد نجرس الكعود، عبد العزيز القصاب واثـره الادراي والسياسي في العراق 1965-1882م، (عمان: مطبعة الشرق،2014م).

(105) كان النائب معرووفجياووك نائب لواء اربيل. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 11/تشرين الثاني/1929م، ص11.

(106)م.م.ن، الـدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1937م، الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 6/ شباط//1938م، ص ص117-116.

(107) ولد عام 1883م في المنتفك وهو رئيس قبائل الاجود فيها انتخب نائبا عن المنتفك في المجلس التاسيس ومـن ثم مجلس النواب في دورات انتخابية عدة توفى عام 1952م. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص ص334-333.

(108) م.م.ن، الـدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م، الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 25/ تشرين الثاني/1940م، ص ص32-31.

(109) م.م.ن، الـدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م، الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4/ حزيران/1928م، ص ص67-66.

(110) خير مثال على هؤلاء النواب السيد حسين المكوطر. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الـدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة1928م، الجلسة الخامسة والاربعون المنعقدة بتاريخ25/ مايس/1929م، ص590.

(111) ولـد فـي النجف سنة1306هـ عام (1888م) تلقى تعليما دينيا ولغويا عالياً وله ديوان شعر عرف باسمه شارك في معركة الشعيبة 1917م، وثورة العشرين،انتخب نائبا واختير عضوا في مجلس الاعيان وتقلد وزارة المعارف وكان عضوا في المجمع العلمي العراقي توفى في بغداد سنة 1385هـ عام(1965م). للتفاصيل ينظر: مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، تقديم وتوثيق: كامل سلمان

الجبوري، (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر،2011م).

(112) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص592-591.

(113) ولد في بغداد عام 1798م من اسرة تجارية معروفة حاصل على شهادة الحقوق انتخب نائبا عن بغداد واختير عضوا في مجلس الاعيان وتقلد مناصب ادارية عدة واصبح وزيرا للخارجية ومن ثم للشؤون الاجتماعية توفى عام 1990م. للتفاصيل ينظر: حكمت عبد المجيد علاوي، عبد المجيد علاوي ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث1898—1990م، (بغداد: مطبعة لارسا،2011م).

(114) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الجلسة السادسة والاربعون المنعقدة بتاريخ26/ مايس/1929م، ص ص594-593.

• مصادر البحث ومراجعه

أولا: الوثائق غير المنشورة

أ. دار الكتب والوثائق العراقية «الوحدة الوثائقية»

1.ملفات وزارة الداخلية:

أ.الملفة رقم 3205907/5942، عنوانها اعلان للمواطنين، وتضم:

1. اعلان دائرة البلدية في الديوانية المرقم 373في26/تموز/1926م إلى المواطنين بسبب نقص المياه.

ب.الملفة رقم 3205907/6019، عنوانها تقارير ادارية شهرية، وتضم:

2. تقرير دائرة معاون مهندسي الري في الديوانية المرقم د/384/22 في 7/نيسان/1931م إلى متصرفية لواء الديوانية.

3. تقرير قائممقامية قضاء عفك المرقم 1889 في11/نيسان/1931م حول اوضاع القضاء العامة.

4. تقرير متصرفية لواء الديوانية المرقم 5706 في7/مايس/1931م حول اوضاع اللواء العامة.

ت.الملفة رقم 3205907/6406، عنوانها تشريف جلالة الملك إلى

الديوانية1933-1932م، وتضم:

5. تقرير متصرفية لواء الديوانية المرقم 16646في 5/ كانون الاول/1932م إلى وزارة الداخلية حول زيارة الملك للواء.

ث. الملفةرقم 6263/3205907، عنوانها مقياس مياه السماوة 1933ـ1934م، وتضم:

6. كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3035في22/نيسان/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه.

7. كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3283في30/نيسان/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه.

8. كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3510في7/مايس/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه.

9. كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم3751في14/مايس/1933م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه.

ج. الملفة رقم 6262/3205907، عنوانها مقياس مياه السماوة 1934ـ1935م، وتضم:

10. كتاب قائممقامية قضاء السماوة المرقم2257في30/نيسان/1935م إلى متصرفية لواء الديوانية عن مقياس المياه.

خ. الملفة رقم 8636/32050، عنوانها التفتيش العام، وتضم:

11. كتاب المفتش الاداري السري المرقم42 في 27/اب/1946م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص تطور مشاريع الري.

ح. الملفة رقم 2969/32050، عنوانها التقارير عن تفتيش لواء الديوانية، وتضم:

12. كتاب المفتش الاداري السري المرقم 27 في 2/تشرين الثاني/1947م المرسل إلى وزارة الداخلية بخصوص اعمال الري في الديوانية.

2. ملفات البلاط الملكي

أ. الملفة رقم 224/311، عنوانها اجوبة مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك على الجلسات، وتضم:

13. كتاب ديوان مجلس الوزراء

المرقم 279في 13شباط1923م إلى رئاسة الديوان الملكي والمرفق بطيه نظام التفتيش الادراي المقر من المجلس.

ثانياً: الوثائق المنشورة

1. محاضر مجلس النواب

أ. الدورة الانتخابية الاولى

1.الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1925م

2.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1926م

3.الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927م

4.الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927م

ب.الدورة الانتخابية الثانية

5.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928م،

6.الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة1928م

7.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م

ت.الدورة الانتخابية الثالثة

8.الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة1930م

9.الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة1931م

10.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1931م

11.الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة1932م

ث.الدورة الانتخابية الرابعة

12.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933م

ج.الدورة الانتخابية الخامسة

13.الاجتماع الاعتيادي لسنة 1934م

ح.الدورة الانتخابية السادسة

14.الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م

15.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة1935م

خ.الدورة الانتخابية السابعة

16.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937م

د.الدورة الانتخابية الثامنة

17.الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1937م

18.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة

1938م

ذ.الدور الانتخابية التاسعة

19.الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1939م،

20.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1940م،

21.الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1941

22.الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942م

الكتب العربية والمعربة

1.احمد سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، (بغداد: مطبعة الاديب،1965م)، ج1، ج2، ج3.

2.ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة: جعفر خياط، (بيروت: مطبعة دار الكتب،1971م).

3.جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني1917-1869م، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991م).

4.حكمت عبد المجيد علاوي، عبد المجيد علاوي ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث1898ـ1990م، (بغداد: مطبعة لارسا،2011م).

5.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، (بيروت: مطبعة دار الكتب،1978م)،ج2، ج3، ج10.

6.علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية، (بغداد: بيت الحكمة، 2008م).

7.عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق1914ـ1932م، (بغداد: دار الحرية،1978م).

8.غانم نجيب عباس، الري في العراق1950-1870م، (بغداد: مكتب احمد الدباغ،2012م).

9.فيليب ويلاردايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، تعريب: جعفر خياط، (بيروت: دار البيضاء، 1949م).

10.محمد ازهر سعيد السماك واخرون، العراق دراسة اقليمية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1985م)، ج1.

11.محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى، وادي نهر الفرات في

سورية والعراق، (حلب: دار الفرقان، 2009م)

12.محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني1920ـ1932م، (بغداد: مكتبة الذاكرة،2009م).

13.محمود شوقي الحمداني، لمحات من تطور الري في العراق قديما وحديثا، (بغداد: مطبعة السعدون،1984م)

14.مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، تقديم وتوثيق: كامل سلمان الجبوري، (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر،2011م).

15.مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، (لندن:دار الحكمة،1994م)، ج1.

16.. أعلام الوطنية والقومية العربية، (لندن: دار الحكمة،1999م).

17.، اعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،2004م)، ج2.

18.ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما1974-1894م، ط2، (بغداد: مكتبة اليقظة،1975م).

19.نجيب خروفة واخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، (بغداد: المنشأة العامة للمساحة،1984م)

20.وصال عبد العزيز محمد نجرس الكعود، عبد العزيز القصاب واثره الادراي والسياسي في العراق 1965-1882م، (عمان: مطبعة الشرق،2014م).

21.وفيق الخشاب، الموارد المائية في العراق، (بغداد: مطبعة الجامعة،1983).

22.يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية1933ـ1950م، (بابل: دار الفرات،2011م).

الرسائل والاطاريح

1.عز الدين عبد الرسول المدني، محسن أبو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام 1958م، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الآداب،1999م).

2.لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق 1918-1869م، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية الآداب، 2003م).

3.ميثم عبد الخضر جبار علي السويدي، سدة الهندية وآثارها الاقتصادية على الحلة، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، 2007م).

4.وميض سرحان ذياب، موجات الاوبئة والقحط والكوارث الطبيعية في العراق 1917-1830م، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: كلية التربية،2010م).

البحوث والدراسات

1.حسين علي المصطفى وصابرين كريم مناتي،الاثار الاقتصادية لفياضانات نهري دجلة والفرات-1923 1954م، (ابحاث البصرة)، (مجلة)، العدد الرابع، المجلد السابع والثلاثون، حزيران/2012م.

الصحف والمجلات

أ. الصحف

1.العاصمة بغداد1923م

2.الوقائع العراقية بغداد1926م

3.العراقبغداد1928م

ب. المجلات

4.الغري النجف الاشرف 1941م

Abstract

The Historians offer including cooked in the minds of pearls lined up with each other to form a scientific legacy that documented the history of the country joyful and Wailing، the cares Subsequent study been overlooked by their predecessors، study of natural disasters and their impact on the country is of great importance، and perhaps his researchers country capable of achieving those studies important، however، to focus on the positions of legislative power and interaction component، with the nature of the challenges، not organized in a careful study، but in this effort that carried the flooding Euphrates address in the Iraqi Council of

irrigation projects in the Euphrates and interventions deputies country around، to conclude the study's fourth axis dedicated to track activity deputies of the country and their view of the causes of floods and their visions in the reduction.

Representatives discussions 1925–1943m، and openly hope through open closed doors draws them former as we did with the former.

Consisted search of this introduction and axes four and conclusions، we have identified the first of which your search time and space and we recorded what we have taken the former researchers of the reasons for the flooding of the Euphrates، to sink in the second axis depth study as we follow the speeches of the throne in the parliamentary councils and analyzed their content from the flooding Euphrates or It associated according to virtual and esoteric criteria، to trace back in third axis what exchange in public budgets temporary was or annual on